مجتمع

أونروا: إسرائيل استهدفت 69% من مدارس غزة

أفادت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بأنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفت 69% من المدارس التي تؤوي نازحين في قطاع غزة، الأمر الذي أدّى إلى تعرّضها لأضرار مباشرة. وشدّدت الوكالة، أمس الأحد، على «وجوب أن يتوقّف هذا التجاهل الصارخ للقانون الإنساني، ونحن في حاجة إلى وقف إطلاق النار الآن». وكانت وكالة أونروا قد لفتت، في وقت سابق، إلى أنّ أكثر من 76% من مدارس غزة في حاجة إلى إعادة بناء أو تأهيل كبير، استناداً إلى بيانات مجموعة التعليم العالمية. (الأناضول)

العراق: الحرائق تتزايد وسط حرارة قياسية

تصاعدت حدّة الحرائق في العراق في الأسبوعَين الأخيرَين، وقد تركّز معظمها في محافظة البصرة، إلى جانب أخرى في محافظات ديالى والمثنى والنجف وبابل وذي قار وميسان وصلاح الدين وأيضاً محافظات إقليم كردستان العراق (إربيل والسليمانية ودهوك) بالإضافة إلى العاصمة بغداد. وكانت وزارة الداخلية العراقية وجّهت فرق الدفاع المدني في عموم البلاد للبقاء في حالة تأهّب لمدّة ثلاثة أشهر، في محاولة لتفادي الحرائق التي تندلع مع تصاعد درجات الحرارة إلى نصف درجة الغليان. (العربي الجديد)

من أجل أطفال السودان: كفى!

تمضي الحرب في السودان لتتواصل معها معاناة الأطفال هناك... تلك المعاناة التي تُترجَم بأشكال مختلفة، لعلّ أوّلها اضطرار هؤلاء إلى عيش النزاع المسلّح القائم منذ منتصف إبريل/ نيسان 2023. وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أنّ السودانيين الصغار يقاسون منذ مدة طويلة معاناةً لا يمكن تصوّرها، وقد سُلبوا طفولتهم بسبب العنف والتهجير والحرمان. بالنسبة إلى منظمة يونيسف، فإنّ الوقت قد حان لقول «كفى!»، مشدّدةً على أنّ «وقت السلام قد حان». وتوضح أنّ الأطفال شاهدوا عذابات هائلة واختبروها كذلك، ولهؤلاء الحقّ كما أطفال العالم جميعاً في أنّ يكونوا سالمين وبأمان حيثما وُجدوا.

في الإطار نفسه، تبيّن «يونيسف» كما وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أنّ كبرى أزمات تهجير الأطفال في العالم تُسجَّل في السودان اليوم. فقد اضطرّ نحو 4,6 ملايين طفل إلى الفرار من منازلهم وسط الاقتتال المستمرّ بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. من هنا، تشدّد المنظمة على أنّ أطفال السودان في حاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار.

في سياق متصل، تظهر منظمة يونيسف أنّ 17 مليون طفل سوداني هم خارج المدرسة في الوقت الراهن، الأمر الذي يُعَدّ واحدة من أسوأ الأزمات التعليمية على مستوى العالم. وتلفت إلى أنّ التعليم في حالات الطوارئ من شأنه أن يكون منقذاً للحياة، ويوفّر بيئة آمنة ودعماً نفسياً واجتماعياً إلى جانب جعل الأطفال يشعرون بأنّهم وسط ما يشبه الحياة الطبيعية. ويُطرح السؤال: «هل يُتاح لهؤلاء الصغار عيش ما يُسمّى حياةً طبيعيّةً في يوم؟».

(العربي الجديد)

سودانيون صغار مهجّرون في احد مخيّمات البلاد (فرانس برس)

الخضار الملوّثة تهدّد سكان القامشلي

القامشلي ـ **مدين عليان**
هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يشتكي سكان مدينة القامشلي السورية في محافظة الحسكة شمال شرقي سورية من الأمراض المنقولة إليهم من الخضار التي يرويها مزارعون بمياه ملوّثة وغير نظيفة. ويقول نور الدين آلان، بائع الخضار في القامشلي، لـ«العربي الجديد»: «أعمل منذ 40 عاماً في بيع الخضار التي أجلبها من مصادر مختلفة، والأساس من ريف القامشلي ومدينتي منبج والرقة. وبطبيعة الحال لا نعرف المصدر الأساسي لهذه الخضار، ولا نملك معلومات عن كيفية زرعها، وطريقة ريّها لأن ذلك يحصل في مناطق بعيدة عنا جغرافياً». يضيف: «في ما يخص الخضار المحلية نعلم أياً منها يتم ريّها بالمياه العذبة وتلك بالمياه الملوّثة. وتباع المنتجات التي تُسقى بمياه ملوّثة بسرعة على بسطات أو عبر باعة جوالين بأسعار رخيصة. ولا يهتم بعضهم بالسلبيات والآثار الضارّة والمؤذية للناس فيمرض الأطفال والكبار في السن ويصابون بإسهال. ويحرص الباعة الجوالون وأولئك على البسطات على البيع بأسعار أرخص من السوق خلال مدة زمنية أقصر، وأناشدهم أن يتحلوا بصحوة الضمير قبل كل شيء، كما أدعو البلديات ولجان الصحة إلى معالجة المشكلة ومراقبة مصادر زراعة الخضار ونوعية المياه المستخدمة، ومحاسبة من يسقي بالمياه الملوّثة وإتلاف المحصول. في العادة تستخدم مياه نظيفة في سقي البندورة والخيار لأن دورة نموها طويلة نسبياً وتحتاج إلى مصدر مياه ثابت، أما دورة نمو البقدونس والجرجير والنعناع والفجل فقصيرة، وتستخدم المياه الآسنة في ريها». يقول فيصل محمد من سكان مدينة القامشلي لـ«العربي الجديد»: «نحتاج يومياً إلى خضار، وتتفاوت الأسعار بين محل وآخر. ننتمي إلى الطبقة الفقيرة التي تشتري الخضار الأرخص، وعندما نأخذها إلى البيت يُصاب أطفالنا بأمراض. بالتأكيد لا نعرف مصادر هذه الخضار واحتمال سقيها من مياه نهر جغجغ الملوّثة، لذا يجب مراقبة أساليب الزرع كي لا تتفشى الأمراض بين الأهالي». يعاني أنس البكار أكياساً مائية حول الكبد بحسب ما يقول لـ«العربي الجديد»، ويتحدث عن أن الأطباء أبلغوه أن السبب المباشر قد يكون تناول خضار ملوّثة، ولا سيما أنه يحرص على شرب مياه نظيفة. ويقول: «لم أكن أدرك أن الخضار الملوّثة قد تسبّب أمراضاً خطيرة إلا بعد إصابتي. أرجو أن يتجنب المزارعون ريّ الخضار بالمياه الملوثة لأنها ضرر لنا ولهم، ويجب على الإدارة الذاتية أن تضع حداً لمن يروي الخضار بمياه نهر جغجغ». يقول عبيدة الحسين، وهو أب لأربعة أطفال ويقيم في مدينة القامشلي، لـ«العربي الجديد»: «نحتاج إلى خضار يومياً ضمن احتياجات البيت، لكننا لا نعلم مصدرها، وكيف تُروى. الأرجح أن ذلك يحصل بمياه ملوّثة، خصوصاً أن غالبية مزارع الخضار تقع على ضفاف نهر جغجغ الملوّث، والذي يعد المصدر الرئيس لسقي هذه الخضار. وهذا نهر بالاسم فقط لأنه أصبح أكبر تجمع للنفايات والصرف الصحي في المدينة». يتابع: «تسقى غالبية الخضار بهذه المياه التي تهدد صحة الأهالي، وتسبّب أمراضاً كثيرة خصوصاً في فصل الصيف، وهناك حالات تسمّم وإسهال وغيرها. المرور جنب هذا النهر من المصائب بسبب الروائح الكريهة، فكيف يمكن تناول الخضار التي تُسقى بمياهه؟ على الجهات المعنية فرض رقابة صحية حازمة على أصحاب هذه الحقول لأنها تعد مصدراً للخطر ولتفشي الأمراض بين المواطنين، والتي نحن في غنى عنها. لا يمكن أن نعرف مصدر هذه الخضار وكيف تُروى، والحقيقة أن كل شيء أصبح ملوثاً من دخان المولدات والمياه، وتضاف إليها الخضار ما يزيد الطين بلة. أكثر الأمراض والسرطانات توجد في منطقة الجزيرة لأن نسبة التلوّث فيها كبيرة، ولا رقابة على هذه الأمور». أما الطبيب فيصل عسكر فيقول لـ«العربي الجديد»: «تتعدد مصادر تلوّث الخضار، الأول نهر جغجغ الملوث الذي يُعتبر مصباً للنفايات والقذارة، والثاني عدم وجود وعي صحي لدى المواطنين، والثالث شح المياه في المنطقة. نواجه حالياً أزمة كبيرة تتمثل في نقص المياه، وسقي الخضار غالباً بمياهه، والخضار إذا لم تُغسل جيداً ولم تُعقم فهي مصدر أساس لأنواع من الجراثيم مثل العنقودية الذهبية. ليس لدينا حالات كوليرا حالياً، وتتضمن النصائح الأساسية التعقيم والتوعية الصحية والمراقبة الصحية للمأكولات في الشوارع والمطاعم». ويشير إلى «عدم توفر إحصاءات رسمية عن عدد المتضررين من تناول الخضروات الملوثة، لكن يرجح أن عدد المصابين بتلوّث المياه في الحسكة تجاوز 1200 الشهر الماضي».

علامات تلوّث المياه ومصادره

يفيد المهندس البيئي محمد إسماعيل بأنّ «تلوّث المياه علامات عدّة، منها تغيّر لونها وطعمها ورائحتها، ما يجعلها غير صالحة للاستخدام». يضيف أنّ «مصادر التلوّث عديدة وتشمل المواد الصلبة والسائلة التي تتسرّب إلى المياه الجوفية، وكذلك الملوّثات البكتيرية التي تصل من الصرف الصحي، والملوّثات الكيميائية».

تحقيق

يُعَدّ اضطراب ما بعد الصدمة من الاضرار النفسية التي لا مفرّ من الإصابة بها بعد تعرّض المعتقلين عموماً، لانتهاكات شبيهة بتلك التي يرتكبها الاحتلال بحقّ الغزيين الذين يعتقلهم

تعذيب المعتقلين

غزيون مفرج عنهم يعانون اضطراب ما بعد الصدمة

غزة ـ **امجد ياغي**

منذ بداية الحرب المدمّرة التي تشنّها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والمتواصلة أكثر من ثمانية أشهر، يعاني الفلسطينيون في القطاع المحاصر بمعظمهم من اضطراب ما بعد الصدمة أو اضطراب الكرب التالي للرضح. كلّ ما يعيشه هؤلاء، صغاراً كانوا أم كباراً، منذ الدقائق الأولى لعدوان الاحتلال الأخير، كفيل بالتسبّب في هذا الاضطراب النفسي، وفقاً للمقاييس التي يحدّدها المتخصّصون في هذا المجال. وفي حين تختلف أعراض هذا الاضطراب ما بين فلسطيني وآخر، كلّ بحسب ما عاشه تحديداً من أحداث مرعبة وبحسب شخصيته وقدرته على المقاومة، فإنّ الأشخاص الذين اعتقلهم الاحتلال وعذّبهم بمختلف الوسائل يُعَدّون، إلى جانب الأطفال، من بين أكثر المتضرّرين في هذا السياق.

قبل أيام، انتشر تسجيل فيديو يظهر فيه الفلسطيني بدر دحلان، من مدينة خانيونس الواقعة جنوبي قطاع غزة، مع عينيْن مفتوحتيْن على اتّساعهما كأنهما تحدّقان بمن حوله وكذلك بالمجهول، بعدما أطلق الاحتلال سراحه. ولعلّ عيناه ببروزهما غير الطبيعي أكّدتا إصابته باضطراب ما بعد الصدمة، علماً أنّ أطفالاً كثيرين ظهروا بعيون مشابهة خلال هذه الحرب بحسب ما وثّقت صور وتسجيلات فيديو عديدة. كذلك، اتت حركات جسده ونطقه لتؤكّد الأمر نفسه، عندما راح يجيب عن أسئلة أحد الصحافيين بشأن حاله وهو يتلعثم، وأوضح أنه تعرّض لتعذيب شديد بمختلف الوسائل مشيراً إلى ساقيه.

وبدر دحلان واحد من بين آلاف الفلسطينيين من قطاع غزة الذين أفرج عنهم الاحتلال بعدما اعتقلهم وحقّق معهم وعذّبهم في سجونه، منتهكاً حقوقهم وإنسانيّتهم. وهو واحد من بين كثيرين أطلق سراحهم وظهرت عليهم أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، فيما أصيب آخرون بإعاقات جسدية من قبيل الصمم أو ضعف النظر أو تضرُّر أحد الأطراف أو غير ذلك.

وكان الاحتلال الإسرائيلي قد أفرج، يوم الخميس الماضي، عن 33 أسيراً فلسطينياً من قطاع غزة، اعتقلتهم قواته في أثناء العمليات العسكرية البرية التي شنّتها في أكثر من ناحية بالقطاع المحاصر والمستهدف، في حين أنّ من بينهم أشخاصاً كانوا يحاولون العودة إلى منازلهم في شمال قطاع غزة، لا سيّما مدينة غزة. وقد أفرج عن هؤلاء من خلال معبر القرارة الواقع بين حدود مدينة دير البلح (وسط) ومدينة خانيونس (جنوب)، كان بدر دحلان واحداً منهم.

في تسجيل الفيديو الذي انتشر، يبدو بدر دحلان متردّداً وهو يخبر عن سنّه، ما بين 30 و29 عاماً. وبالتردّد نفسه يجيب عن الأسئلة التي تُطرح عليه، وهو في ما يشبه حالة تشوّش ذهني. وفي محاولة للتعرّف أكثر إلى حالة بدر دحلان، حاولت «العربي الجديد» التواصل مع أسرته التي هُجّر أفرادها بعد تدمير منازلهم في مدينة خانيونس. يقول محمد دحلان، ابن عمّ بدر، إنّه كان يعاني من اضطراب نفسي قبل اعتقاله لكنّ حالته كانت مستقرّة، لكنّ الاحتلال لم يستجب لمطالبه وحرمه من العلاج وضربه بشدّة، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم حالته. يضيف أنّه الآن غير قادر على التركيز ولا على التذكّر، ويتلعثم في كلّ كلامه.

وبدر دحلان، الذي يسكن اليوم مع زوجته وطفلتهما سندس البالغة من العمر أربعة أعوام في مخيم نزوح، شُخّص لديه اضطراب ما بعد الصدمة نتيجة التعذيب والظروف القاسية التي تعرّض لها في أثناء الاعتقال. كذلك، تبدو آثار التعذيب واضحةً في أسفل قدميه وأسفل رأسه من الخلف، في حين تقرّحت جروح بذيه بسبب ربطها بقوّة لأيام عدّة. ويخبر محمد دحلان «العربي الجديد»: «كان ابن عمي يعيش حالة مستقرة مع تلقّيه علاجاً للاضطراب النفسي المصاب به في الأساس. وكان يخرج إلى عمله ويلعب مع طفلته. لكن بعد الإفراج عنه، تبيّن أنّه فقد جزءاً من ذاكرته، ولم يتمكّن من التعرّف إلى بعض الناس». يتابع ابن العمّ أنّ «بدر عُرض على أطباء في مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، فهو حُوّل إليه بعد الإفراج عنه. وهو اليوم ما زال على حاله، ولم ينفع أيّ علاج في مساعدته على النوم والاسترخاء وعدم التفكير والكلام. وقد أعلمنا الطبيب أنّ بدر في حاجة إلى علاج نفسي مكثّف، إنّما في خارج قطاع غزة. لكنّ المعابر مغلقة وبالتالي لا أمل بذلك».

بدوره، أصيب الفلسطيني عمر الدالي البالغ من العمر 40 عاماً باضطراب ما بعد الصدمة بعد اعتقاله والإفراج عنه، وهو غير قادر على النطق جيّداً حتى اللحظة. كذلك هو يتّكل على ابنه الأصغر مجد البالغ من العمر 19 عاماً، لمرافقته كيفما تحرّك، إلى البحر كما إلى الحمّام، علماً أنّ لديه أربعة أبناء. كذلك يساعده مجد في التعرّف إلى أشخاص لم يعد يتذكّرهم. ويحسب ما أفاد أطباء، فقد أصيب عكر الدالي بارتجاج دماغي نتيجة ضربه على رأسه. في هذا الإطار، يخبر شقيق عمر الدالي «العربي الجديد» أنّ «قبل اعتقاله، كان شقيقي شخصاً قيادياً ويتحمّل المسؤولية ويقودنا في نزوحنا». وفي مارس/ آذار الماضي، اعتقلته قوات الاحتلال في مدينة خانيونس وأفرج عنه قبل شهر ونصف شهر. ويؤكد شقيق عمر الدالي أنّه «اليوم في حالة صدمة نفسية، صحيح أنّه تحسّن قليلاً مع العلاج، غير أنّ الأدوية المطلوبة لم تعد متوفّرة أخيراً بحسب ما أخبره أحد الأطباء في إحدى النقاط الطبية بمنطقة المواصي».

من جهة أخرى، خرج الفلسطيني صقر النجّار البالغ من العمر 35 عاماً من المعتقل وقد فقد قدرته على النطق، وهو اليوم يشعر بالعجز إذ لا يستطيع التواصل مع أسرته في أحد مخيّمات النزوح غربي مدينة دير البلح. يقول والده عزّت النجّار لـ«العربي الجديد» إنّه يحاول الابتعاد قدر الإمكان عن الناس والتجمّعات، وفي المساء ينزوي ثمّ يبكي بشدّة. ويخبر الوالد أنّ «آثار الضرب كانت ظاهرة على رأس صقر وعلى ظهره عندما أفرج عنه، وكان جسده يرتعش بشدّة». يضيف: «لكنّه في حاجة إلى علاج في مراكز متخصّصة خارج قطاع غزة، خصوصاً أنّ فقدانه القدرة على النطق من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الذي أصيب به بسبب اعتقاله. ولا يخفي الوالد أنّه يتعرّض بدوره إلى ضغط نفسي من جرّاء حاله ابنه، ويقول: «عندما أفكّر في العلاج في الخارج، أتذكّر أنّني رجل فقير وابني عاطل من العمل، ونحن في حاجة إلى المال لإنقاذ حياته»، مشيراً إلى أنّه «أب لطفلين». ويتابع: «بالإضافة إلى كلّ ذلك، لا معابر مفتوحة».

في سياق متصل، يقول المتخصّص النفسي محمد موسى إنّه يحاول مع عدد من المنظمات الدولية العمل من أجل توفير الأدوية اللازمة لعلاج الاضطرابات النفسية عموماً، في إطار المساعدات المخصّصة لقطاع غزة. ويشير لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «معبر رفح البري كان يساهم في إدخال عشرات الأنواع من الأدوية مصرية الصنع، لتزويد قطاع الصحة النفسية بها. لكنّنا لم نحصل على أيّ دواء منذ نحو شهرين، ولا سيّما مع تدمير معبر رفح واحتلاله». وموسى من بين المتخصّصين الذين تابعوا عدداً من الفلسطينيين المفرج عنهم، على خلفية إصابتهم باضطراب ما بعد الصدمة. ويوضح موسى أنّ الأشخاص المفرج عنهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 عاماً و60 عاماً يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة. ويؤكد المتخصّص النفسي أنّ جميع الفلسطينيين الذين اعتقلهم الاحتلال في قطاع غزة تعرّضوا لمختلف أنواع التعذيب، ويبيّن أنّ ممّا تعرّض له هؤلاء «حرق الأطراف أو إصابتها نتيجة ربط اليدين والقدمين. كذلك صُبّت المياه الباردة جداً على عدد منهم أثناء المنخفضات الجوية الباردة، فيما صُبّت المياه الساخنة جداً خلال ارتفاع درجات الحرارة».

ويشدّد موسى على أنّ «آثار التعذيب كلّها انعكاسات شديدة على صحة هؤلاء الذين أخلي سبيلهم، جسدياً ونفسياً. وهذا أمر يتطلّب بيئة علاجية، في حين أنّ الأدوية المطلوبة لم تعد متوفّرة أخيراً بحسب ما أخبره أحد الأطباء في إحدى النقاط الطبية بمنطقة المواصي».

من جهة أخرى، خرج الفلسطيني صقر النجّار البالغ من العمر 35 عاماً من المعتقل وقد فقد قدرته على النطق، وهو اليوم يشعر بالعجز إذ لا يستطيع التواصل مع أسرته في أحد مخيّمات النزوح غربي مدينة دير البلح. يقول والده عزّت النجّار لـ«العربي الجديد» إنّه يحاول الابتعاد قدر الإمكان عن الناس والتجمّعات، وفي المساء ينزوي ثمّ يبكي بشدّة. ويخبر الوالد أنّ «آثار الضرب كانت ظاهرة على رأس صقر وعلى ظهره عندما أفرج عنه، وكان جسده يرتعش بشدّة». يضيف: «لكنّه في حاجة إلى علاج في مراكز متخصّصة خارج قطاع غزة، خصوصاً أنّ فقدانه القدرة على النطق من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الذي أصيب به بسبب اعتقاله. ولا يخفي الوالد أنّه يتعرّض بدوره إلى ضغط نفسي من جرّاء حاله ابنه، ويقول: «عندما أفكّر في العلاج في الخارج، أتذكّر أنّني رجل فقير وابني عاطل من العمل، ونحن في حاجة إلى المال لإنقاذ حياته»، مشيراً إلى أنّه «أب لطفلين». ويتابع: «بالإضافة إلى كلّ ذلك، لا معابر مفتوحة».

في سياق متصل، يقول المتخصّص النفسي محمد موسى إنّه يحاول مع عدد من المنظمات الدولية العمل من أجل توفير الأدوية اللازمة لعلاج الاضطرابات النفسية عموماً، في إطار المساعدات المخصّصة لقطاع غزة. ويشير لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «معبر رفح البري كان يساهم في إدخال عشرات الأنواع من الأدوية مصرية الصنع، لتزويد قطاع الصحة النفسية بها. لكنّنا لم نحصل على أيّ دواء منذ نحو شهرين، ولا سيّما مع تدمير معبر رفح واحتلاله». وموسى من بين المتخصّصين الذين تابعوا عدداً من الفلسطينيين المفرج عنهم، على خلفية إصابتهم باضطراب ما بعد الصدمة. ويوضح موسى أنّ الأشخاص المفرج عنهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 عاماً و60 عاماً يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة. ويؤكد المتخصّص النفسي أنّ جميع الفلسطينيين الذين اعتقلهم الاحتلال في قطاع غزة تعرّضوا لمختلف أنواع التعذيب، ويبيّن أنّ ممّا تعرّض له هؤلاء «حرق الأطراف أو إصابتها نتيجة ربط اليدين والقدمين. كذلك صُبّت المياه الباردة جداً على عدد منهم أثناء المنخفضات الجوية الباردة، فيما صُبّت المياه الساخنة جداً خلال ارتفاع درجات الحرارة».

ويشدّد موسى على أنّ «آثار التعذيب كلّها انعكاسات شديدة على صحة هؤلاء الذين أخلي سبيلهم، جسدياً ونفسياً. وهذا أمر يتطلّب بيئة علاجية، في حين أنّ الأدوية المطلوبة لم تعد متوفّرة أخيراً بحسب ما أخبره أحد الأطباء في إحدى النقاط الطبية بمنطقة المواصي».

من جهة أخرى، خرج الفلسطيني صقر النجّار البالغ من العمر 35 عاماً من المعتقل وقد فقد قدرته على النطق، وهو اليوم يشعر بالعجز إذ لا يستطيع التواصل مع أسرته في أحد مخيّمات النزوح غربي مدينة دير البلح. يقول والده عزّت النجّار لـ«العربي الجديد» إنّه يحاول الابتعاد قدر الإمكان عن الناس والتجمّعات، وفي المساء ينزوي ثمّ يبكي بشدّة. ويخبر الوالد أنّ «آثار الضرب كانت ظاهرة على رأس صقر وعلى ظهره عندما أفرج عنه، وكان جسده يرتعش بشدّة». يضيف: «لكنّه في حاجة إلى علاج في مراكز متخصّصة خارج قطاع غزة، خصوصاً أنّ فقدانه القدرة على النطق من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الذي أصيب به بسبب اعتقاله. ولا يخفي الوالد أنّه يتعرّض بدوره إلى ضغط نفسي من جرّاء حاله ابنه، ويقول: «عندما أفكّر في العلاج في الخارج، أتذكّر أنّني رجل فقير وابني عاطل من العمل، ونحن في حاجة إلى المال لإنقاذ حياته»، مشيراً إلى أنّه «أب لطفلين». ويتابع: «بالإضافة إلى كلّ ذلك، لا معابر مفتوحة».

آثار حادة يخلّفها الاحتلال في نفوس وأجساد الفلسطينيين الذين يفرج عنهم بعد تعذيبهم (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

6,000
هو العدد المقدَّر للغزيين الذين اعتقلهم الاحتلال منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حتى 22 يونيو/ حزيران 2024.

ليبيا: تهريب المهاجرين «ينتعش»

بعدما كانت حركة تهريب المهاجرين انطلاقاً من ليبيا قد انحسرت بعض الشيء، عادت لتنشط عبر إغراء الراغبين في بلوغ أوروبا برحلات على متن قوارب الموت

طرابلس ـ **أسامة علي**

من جديد راحت تُسجّل حركة نشطة في تهريب المهاجرين غير النظاميين انطلاقاً من الشواطئ الليبية، على الرغم من تنفيذ السلطات الليبية شرقاً وغرباً حملات أمنية إلى جانب تشديدها الرقابة على مسارات التهريب الصحراوية. ويتّضح ذلك من خلال الأخبار التي تتالت في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يونيو/ حزيران الجاري، والتي تُعلن فيها جهات رسمية عديدة تزايداً في أعداد الوفيات بين المهاجرين، بعد العثور على جثث تعود إلى أشخاص يخوضون رحلات هجرة غير نظامية عند السواحل الليبية. ويأتي ذلك بعد شهرين من تراجع مثل هذه الأخبار. ويوم الثلاثاء الماضي، انتشل عناصر جمعية الهلال الأحمر الليبي في مدينة صبراتة، شمال غربي البلاد، جثة مهاجر مجهول الهوية عند شاطئ البحر، علماً أنّه عُثر على جثة مهاجر آخر في المكان نفسه في الأسبوع الذي سبق. وفي الأسبوع الثاني من يونيو الجاري، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود تمكّن فرقها من إنقاذ 160 مهاجراً وانتشال جثث تعود إلى 11 آخرين كانوا على متن قوارب متهالكة قبالة سواحل ليبيا، وفقاً لما أفادت المنظمة في تدوينة على موقع إكس. وفي التفاصيل، أوضحت المنظمة أنها انتقذت 146 مهاجراً في عمليتي إنقاذ، وعثرت على عشرين مهاجراً آخرين كانوا على متن قارب آخر، قبل تنفيذ عملية أخرى انتشلت في خلالها جثث المهاجرين الأحد عشر، مشيرةً إلى إمكانية غرق آخرين في عرض البحر. وقد كشفت عن ذلك منظمة الإغاثة الألمانية «ريسكوشيب» لاحقاً، إذ أكدت وفاة عشرة أشخاص يخوضون هجرة غير نظامية وفقدان عشرات آخرين على أثر غرق قاربين كانا يقلان مهاجرين في عرض البحر.

وتوضح هذه الوقائع عودة عمليات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ونشاط الفاعلين فيها. وفي المقابل، يستمرّ نشر الأخبار التي تتناول تشديد الرقابة على مسارات تهريب المهاجرين. ومن تلك الأخبار، تمكّنت دورية تابعة لجهاز إنفاذ القانون التابعة لوزارة الداخلية لدى حكومة الوحدة الوطنية، الأسبوع الماضي، من إحباط محاولة تهريب مهاجرين في مركبة محمّلة بالأثاث شرقي مدينة مصراتة في شمال غرب ليبيا. وقد أوضحت إدارة الجهاز، على صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك، أنّ الدورية ضبطت المركبة في أثناء عبورها حاجز تفتيش وفي داخلها عدد من المهاجرين الذين أخفوا بين قطع من الأثاث. كذلك تمكّنت دورية تابعة للجهاز نفسه، في خلال الأسبوع الثاني من الشهر الجاري، من إحباط عملية تهريب نحو خمسين مهاجراً في إحدى النقاط التي يعتمدها المهرّبون عند شاطئ البحر غربي مدينة مصراتة، موضحةً أنّ العملية نُفّذت في أثناء استعداد المهرّبين لإطلاق قارب كان هؤلاء المهاجرون على متنه. وفي الإطار نفسه، ألقى القبض على متورّطين من شبكة المهرّبين المسؤولة عن تنفيذ العملية وأحيلا إلى الجهات المختصة. وفي الأول من يونيو الجاري، أعلن اللواء 444 التابع لحكومة الوحدة الوطنية أنّ إحدى دورياته عثرت على عدد من المهاجرين في منطقة صحراوية، في حالة بائسة بعد أن تخلّى المهرّبون عنهم وسط الصحراء.

ولا تبدو تلك الجهود كافية للحدّ من ماسي المهاجرين وملاحقة المهرّبين وإطاحة شبكاتهم، بحسب ما يرى الباحث الأكاديمي حامد بن حريز المهتمّ بقضية المهاجرين. الأمر عنده، أنّ قضية الأشخاص الذين يخوضون رحلات هجرة غير نظامية هي «قضية دولية وليست محلية»، مبيّناً أنّ «من غير المستغرب عودة نشاط المهرّبين في حال استمرّ المجتمع الدولي في إهمالها». ويشدّد بن حريز لـ«العربي الجديد» على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لإنهاء معاناة المهاجرين، وكذلك على ضرورة توثيق التعاون أكثر بين الأجهزة الأمنية المعنيّة بقضية ملاحقة المهرّبين ومراقبة مسارات التهريب وبين السلطات القضائية، إذ إنّ «مشاركة هذه السلطات في متابعة ملفّ المهاجرين سوف يساهم في تحجيم المهرّبين». ويوضح بن حريز أنّ ليبيا أنشئت في عام 2010 نيابة خاصّة بمكافحة الهجرة غير النظامية لملاحقة المتورّطين في التهريب، مشيراً إلى أنّ القضاء أصدر أحكاماً عدّة في حقّ عدد من المهرّبين، آخرها حكم بقضي بسجن عدد منهم في الأسبوع الماضي.

يُذكر أنّ مكتب النائب العام أعلن سجن متّهمين من عصابة احتجزت مهاجرين غير نظاميين وأجبر ذويهم على دفع فدى مالية لإطلاق سراحهم في مدينة صبراتة. وجاء في بيان صادر عن مكتب النائب العام أنّ التحقيقات كشفت عن تعرّض المهاجرين، من الجنسية الباكستانية، للتعذيب والمعاملة القاسية على يد المهرّبين بغرض ترهيب ذويهم والضغط عليهم. كذلك كُشف عن تورّط هؤلاء المهرّبين في جرائم أخرى ذات صلة بنشاط تهريب المهاجرين عبر البحر.

ويلفت بن حريز إلى أنّ الخطوات التي تتّخذها السلطات الأمنية والقضائية في ليبيا تؤشّر إلى جهودها ورغبتها في القضاء على تهريب المهاجرين ومساعدة هؤلاء، إلا أنّه يتحدّث في الوقت نفسه عن تقصير السلطات التشريعية في مجلس النواب لجهة عدم تطوير تشريعات خاصة تقضي بمعاقبة المتورّطين في أنشطة التهريب التي تزايدت في السنوات الأخيرة. ويتابع بن حريز أنّ «من المهمّ تطوير التشريعات لتشمل عقوبات أكثر ردعاً، لكنّ الإجراءات المحصورة في الداخل الليبي سوف تبقى قاصرة»، مشدّداً على «أهمية التعاون الدولي ومساعدة الدول التي يخرج منها هؤلاء المهاجرون طالبين الحياة الكريمة التي لم يعثروا عليها في بلدانهم الأصلية».

أطفال كثر يقعون ضحية مهرّبي المهاجرين انطلاقاً من ليبيا (سيمونيه بوكا تشيو/Getty)

من عملية إنقاذ مهاجرين قبالة سواحل ليبيا (سيمونيه بوكا تشيو/Getty)

حرف سجانو جيش الاحتلال أطراف المعتقلين وصبّوا المياه الباردة جداً على بعضهم

آثار التعذيب انعكست على صحة الأشخاص الذين أُخلي سبيلهم جسدياً ونفسياً

الأردن: أوضاع نفسية مقلقة للأطفال والمراهقين... تهديد لأجيال المستقبل

لا يوجد اهتمام حقيقي بالصحة النفسية في الأردن، في حين أن الاهتمام السطحي عبر البرامج التلفزيونية والنشرات غير كافٍ، والأرقام الرسمية مقلقة في شأن معاناة الأطفال من الاكتئاب الحاد

عمّان ـ **أنور الزيادات**

كشفت دراسة أجرتها وزارتا الصحة والتربية والتعليم في الأردن بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وهيئة التعاون الدولي اليابانية «جايكا» المتخصصة بمساعدة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، وشبكة الشرق الأوسطية للصحة المجتمعية، عن ارتفاع ملحوظ في نسب الاكتئاب والقلق لدى الأطفال والمراهقين في البلاد. واستنتج معدو الدراسة أن جهات عدة معنية بحماية الأجيال الحالية يجب أن تتحرك للحفاظ على سلامة المجتمع ومستقبله.

وأظهرت الدراسة التي شملت أطفالاً ومراهقين أردنيين ولاجئين أن 16,6 في المائة من الأطفال و23 بالمائة من المراهقين يعانون من أعراض الاكتئاب الحادّ، في حين تشمل أعراض القلق المرضي نسبة 24,5 في المائة من الأطفال و27,5 في المائة من المراهقين. وكشفت الدراسة أيضاً أن نسبة 17,9 في المائة من الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين ثمانية أعوام و11 عاماً (أردنيون وغير أردنيين)، يواجهون مشاكل عاطفية وسلوكية، في حين تبلغ هذه النسبة 14,1 في المائة لدى المراهقين الذين تراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً». وأفادت الدراسة أيضاً بأن 19,7 في المائة من المراهقين الأردنيين يعانون من الاكتئاب، و25,8 في المائة منهم من القلق. وذكرت أن أكثر من 30 في المائة من المراهقين السوريين يعانون من الاكتئاب، ونسبة مماثلة من القلق. وحددت الدراسة نسبة القلق بين المراهقين من جنسيات أخرى بـ27,6 في المائة، ونسبة من يعانون من الاكتئاب بـ24,7 في المائة.

واستندت نتائج الدراسة إلى مسح وطني واسع شمل تسعة آلاف طفل ومراهق على مستوى المدارس، وشملت أردنيين ولاجئين سوريين وفلسطينيين. تقول الأستاذة الجامعية في قسم الإرشاد النفسي بجامعة فيلادلفيا المعالجة النفسية الدكتورة لينا عاشور لـ«العربي الجديد»: «الأرقام الحقيقية أعلى بكثير، علماً أن الأمراض لدى الأطفال والمراهقين هي انعكاس لحياة البالغين التي يعكرها سوء الأوضاع المالية والاقتصادية والسياسية، وأبرزها حالياً العدوان على غزة». وفي تقرير سابق لـ«العربي الجديد»، قال رئيس الجمعية الأردنية للتدريب والإرشاد الأسري (أسرتي)، أحمد أبو رمان: «من أبرز المشاكل التي تؤثر على استقرار عشوائية في الأردن الأوضاع الاقتصادية وعدم التمكين الاقتصادي، ما يخلق خللاً في مؤسسة الزواج، ويزيد حالة العنف والتفكك الأسري، وغالبية الأسر المفككة في الأردن فقيرة وغير قادرة على توفير الاحتياجات، وهو ما يزيد من حالات الطلاق».

تتابع لينا: «لا يملك معظم البالغين في مجتمعاتنا المهارات اللازمة لمساعدة الأطفال على تحسين صحتهم النفسية. هناك ضعف في هذه المهارات وأساليب التربية والتمكين، كما أن هناك خللاً حقيقياً في تربية الأطفال بالبيوت التي تشكل نحو 80 في المائة من شخصياتهم في السنوات العشر الأولى من حياتهم. ومن البديهي أن يعاني أطفال من القلق والاكتئاب في حال شمل ذلك الوالدين». وتتحدث عن أن «بعض الأسر تعتقد بأن الأطفال يمكن أن يكبروا مثل نباتات لا تحتاج إلى عناية، ومن دون تمكينهم من المهارات المطلوبة لحلّ المشكلات والحفاظ على التوازن الانفعالي. ويعني ذلك أن هناك عشوائية في التربية لم تكن موجودة في مرحلة الآباء والأجداد، رغم أنهم كانوا أقل تعليماً». وتطالب لينا بتطبيق برامج شاملة للصحة النفسية، تبدأ منذ ولادة الأطفال، وتُركز على الوقاية وتواكب مراحل النمو، وتهتم بتقديم العلاج عند الحاجة.

وفي مجال الصحة النفسية في الأردن غير نظامية وفقدان عشرات آخرين على أثر غرق قاربين كانا يقلان مهاجرين في عرض البحر.

وتوضح هذه الوقائع عودة عمليات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ونشاط الفاعلين فيها. وفي المقابل، يستمرّ نشر الأخبار التي تتناول تشديد الرقابة على مسارات تهريب المهاجرين. ومن تلك الأخبار، تمكّنت دورية تابعة لجهاز إنفاذ القانون التابعة لوزارة الداخلية لدى حكومة الوحدة الوطنية، الأسبوع الماضي، من إحباط محاولة تهريب مهاجرين في مركبة محمّلة بالأثاث شرقي مدينة مصراتة في شمال غرب ليبيا. وقد أوضحت إدارة الجهاز، على صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك، أنّ الدورية ضبطت المركبة في أثناء عبورها حاجز تفتيش وفي داخلها عدد من المهاجرين الذين أخفوا بين قطع من الأثاث. كذلك تمكّنت دورية تابعة للجهاز نفسه، في خلال الأسبوع الثاني من الشهر الجاري، من إحباط عملية تهريب نحو خمسين مهاجراً في إحدى النقاط التي يعتمدها المهرّبون عند شاطئ البحر غربي مدينة مصراتة، موضحةً أنّ العملية نُفّذت في أثناء استعداد المهرّبين لإطلاق قارب كان هؤلاء المهاجرون على متنه. وفي الإطار نفسه، ألقى القبض على متورّطين من شبكة المهرّبين المسؤولة عن تنفيذ العملية وأحيلا إلى الجهات المختصة. وفي الأول من يونيو الجاري، أعلن اللواء 444 التابع لحكومة الوحدة الوطنية أنّ إحدى دورياته عثرت على عدد من المهاجرين في منطقة صحراوية، في حالة بائسة بعد أن تخلّى المهرّبون عنهم وسط الصحراء.

ولا تبدو تلك الجهود كافية للحدّ من ماسي المهاجرين وملاحقة المهرّبين وإطاحة شبكاتهم، بحسب ما يرى الباحث الأكاديمي حامد بن حريز المهتمّ بقضية المهاجرين. الأمر عنده، أنّ قضية الأشخاص الذين يخوضون رحلات هجرة غير نظامية هي «قضية دولية وليست محلية»، مبيّناً أنّ «من غير المستغرب عودة نشاط المهرّبين في حال استمرّ المجتمع الدولي في إهمالها». ويشدّد بن حريز لـ«العربي الجديد» على ضرورة تكاتف المجتمع الدولي لإنهاء معاناة المهاجرين، وكذلك على ضرورة توثيق التعاون أكثر بين الأجهزة الأمنية المعنيّة بقضية ملاحقة المهرّبين ومراقبة مسارات التهريب وبين السلطات القضائية، إذ إنّ «مشاركة هذه السلطات في متابعة ملفّ المهاجرين سوف يساهم في تحجيم المهرّبين». ويوضح بن حريز أنّ ليبيا أنشئت في عام 2010 نيابة خاصّة بمكافحة الهجرة غير النظامية لملاحقة المتورّطين في التهريب، مشيراً إلى أنّ القضاء أصدر أحكاماً عدّة في حقّ عدد من المهرّبين، آخرها حكم بقضي بسجن عدد منهم في الأسبوع الماضي.

يُذكر أنّ مكتب النائب العام أعلن سجن متّهمين من عصابة احتجزت مهاجرين غير نظاميين وأجبر ذويهم على دفع فدى مالية لإطلاق سراحهم في مدينة صبراتة. وجاء في بيان صادر عن مكتب النائب العام أنّ التحقيقات كشفت عن تعرّض المهاجرين، من الجنسية الباكستانية، للتعذيب والمعاملة القاسية على يد المهرّبين بغرض ترهيب ذويهم والضغط عليهم. كذلك كُشف عن تورّط هؤلاء المهرّبين في جرائم أخرى ذات صلة بنشاط تهريب المهاجرين عبر البحر.

ويلفت بن حريز إلى أنّ الخطوات التي تتّخذها السلطات الأمنية والقضائية في ليبيا تؤشّر إلى جهودها ورغبتها في القضاء على تهريب المهاجرين ومساعدة هؤلاء، إلا أنّه يتحدّث في الوقت نفسه عن تقصير السلطات التشريعية في مجلس النواب لجهة عدم تطوير تشريعات خاصة تقضي بمعاقبة المتورّطين في أنشطة التهريب التي تزايدت في السنوات الأخيرة. ويتابع بن حريز أنّ «من المهمّ تطوير التشريعات لتشمل عقوبات أكثر ردعاً، لكنّ الإجراءات المحصورة في الداخل الليبي سوف تبقى قاصرة»، مشدّداً على «أهمية التعاون الدولي ومساعدة الدول التي يخرج منها هؤلاء المهاجرون طالبين الحياة الكريمة التي لم يعثروا عليها في بلدانهم الأصلية».

أطفال كثر يقعون ضحية مهرّبي المهاجرين انطلاقاً من ليبيا (سيمونيه بوكا تشيو/Getty)

من عملية إنقاذ مهاجرين قبالة سواحل ليبيا (سيمونيه بوكا تشيو/Getty)

تعتقد بعض الأسر بأن الأطفال يكبرون مثل نباتات لا تحتاج إلى عناية

هناك خلل في تربية الأطفال بالبيوت التي تشكل 80% من شخصياتهم

هناك خلل في تربية الأطفال وإبعادهم عن الاكتئاب في الأردن (محمد صلاح الدين/ الأناضول)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني